الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال في أفريقيا :

(رؤية لحقوق الانسان والشعوب في الاتصال في عصر الإعلام الالكتروني)

بحث مقدم الى :

ندوة حقوق الانسان والشعوب في أفريقيا

29- 1996/8/31

طرابلس

اعداد

د. صالح أبو اصبع

كلية الآداب - جامعة فيلادلفيا

الهيمنة الثقافية وحقوق الاتصال في افريقيا:
رؤية لحقوق الانسان والشعوب في الاتصال في عصر الاعلام الالكتروني[1]

1 - مدخــل :

يقترب العالم من طي صفحات تاريخ القرن العشرين. هذا القرن الذي حمل معه الالام والآمال. في هذا القرن شهد العالم أشرس الحروب التي واجهتها البشرية، حربان عالميتان وتوجت الثانية باستخدام القنابل الذرية ، ليؤذن ذلك بعالم يعيش على حافة الانفجار في أية لحظة، وشهد هذا القرن حروبا صغيرة وأخرى كبيرة قطرية واقليمية وشهد هذا القرن كذلك اصطراع القوى العظمى وتكالبها على الدول الصغرى وعلى نهب ثرواتها واقتسامها لتكون في مجال نفوذ تلك القوى وتحت سيطرتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا واعلاميا. وشهد هذا القرن كذلك انبثاق آمال كبيرة للبشرية وللشعوب المقهورة في هذا الكون الفسيح.

في هذا القرن تحققت انجازات علمية مذهلة لتجعل حياة الانسان أكثر سهولة وأرغد عيشا وأكثر متعة، فكانت الانجازات في مجال التصنيع والمجال الطبي والعلمي، وفي مجال الاتصالات والمواصلات من سيارات وطائرات وكان اختراع الراديو والتلفزيون والهاتف والكمبيوتر كلها مما ساعد ويساعد في حياة أكثر يسرا وأعظم سيطرة على الانسان والمجتمعات . ولكن مع هذه المخترعات شهد العالم أيضا سباق التسلح ليشهد العالم الصواريخ العابرة للقارات وأسلحة الدمار الشامل والسباق في غزو الفضاء . والصراع العلني والمستتر بين الدول الكبرى على الهيمنة على شعوب دول العالم الثالث والسيطرة على مقدراتها واقتسام ثرواتها.

وشهد هذا القرن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بزوغ الآمال للشعوب المقهورة في دول العالم الثالث، ونهضت شعوب الجنوب المقهورة ، ولتنجز الاستقلال للعديد من دولها، ولتتحرر دولها من أشكال الاستعمار المباشر، ومع حلول نهاية هذا القرن باتت أفريقيا مقسمة إلى أكثر من خمسين دولة ، ونشأت هذه الدول بحدودها الحالية بناء على الواقع الذي فرضه الاستعمار القديم الذي استعمرها، وليترك وراءه إرثا من حالات الصراع بين الدول المستقلة التي مزقت أبناء القبائل في دول عديدة تتناحر على الحدود وتتناحر القبائل فيما بينها، ولتكون النتيجة مع نهاية القرن العشرين صورة قاتمة لشعوب الدول النامية، ولتكون أكثر قتامة بالنسبة لأفريقيا التي حملت في الخمسينات والستينات الآمال العريضة لأبنائها ، ولكنها اكتشفت أن التنمية التي طمحت الى تحقيقها باتت بعيدة المنال وأنهكتها الانقلابات العسكرية والصراع الداخلي على السلطة، والفساد والظلم

[1] تم نشر هذه المقالة الهيمنة الثقافية وحقـوق الاتصال في إفريقيا (مجلة الدراسات الإعلامية/ القاهرة – العدد 87، إبريل 1997م).

والمجاعات والفقر والديون الخارجية. وانهارت المعايير الاجتماعية التقليدية في تلك المجتمعات، وانتهكت حقوق الانسان والشعوب في جميع المجالات، ولعل حقوق الانسان في الاتصال وحقوقه الثقافية وحقوق الهوية الثقافية والوطنية هي أكثر الحقوق انتهاكا لدى دول افريقيا والعالم الثالث نتيجة لعوامل داخلية ونتيجة للهيمنة الثقافية للدول الغربية والتي تركت بصماتها وتأثيراتها على الدول التي كانت قد استعمرتها.

وقد عزز هذا الواقع المرير ظهور أشكال جديدة من سيطرة المستعمر القديم على شعوب وبلدان هذه المنطقة إذ خرج الاستعمار القديم بعسكر ه وجنرالاته، ولكنه بقي مهيمنا في جانبين، أكثر أهمية وخطورة، وهما ، الجانب الاقتصادي والجانب الثقافي . ومن خلال هذا يمكننا أن ندرك أن الهيمنة الاقتصادية والهيمنة الثقافية تجعلان قضية الحرية موضع تساؤل، وتجعل كذلك مسألة حقوق الانسان والشعوب في مثل هذه الظروف مسألة فيها نظر. ذلك أن من لا يمتلك القدرة الاقتصادية سيكون رهينا لمن يمتلكها ، وستصبح حقوق الانسان أسيرة للظروف التي يمكنها ان توفر الامن والامان للمواطن .

ويمكن للمرء أن يدرك فداحة الواقع في افريقيا من خلال استعراض بعض الارقام التي تتيح للمرء فهم الواقع الظالم الذي تعيشه دول العالم الثالث وافريقيا على وجه الخصوص، وذلك من خلال مقارنة واقعها مع واقع الدو ل الصناعية، وهي الدول المهيمنة على اقتصاد العالم وعلى اتصالاته واعلامه وثقافته. وسنأخذ الأرقام التي أوردها تقرير التنمية البشرية لعام 1992 الذي نشره برنامج الامم المتحدة الانمائي، وسوف نقتبس فقط الأرقام التي تخص المتغيرات ذات الدلالة على واقع الاتصال والثقافة في افريقيا والتي يكون لها تأثير مباشر على الثقافة وممارسة الاتصال بشكل فعال.

فقد بلغ عدد سكان افريقيا عام 1990 حـــوالي (624) مليون نسمة وبلغ عدد الأمية بين الكبار في الدول الافريقية جنوب الصحراء (155) مليونا وكان عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية والثانوية (80) مليون طفل، وبلغ عدد السكان دون خط الفقر حوالي (60٪) من السكان ويبلغ معدل القراءة والكتابة في افريقيا جنوب الصحراء 51٪ وفي الدول العربية 58٪ وأما معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية في افريقيا جنوب الصحراء 46٪ وفي الدول العربية 73٪ ونسبة المقيدين بالمرحلة الابتدائية يبلغ 47٪ من الاطفال والذين يكمل منهم المرحلة الابتدائية 63٪ والذين يكملون المرحلة الثانوية 41٪ ولتصبح نسبة المقيدين بالمدارس الثانوية 17٪ ونسبة المقيدين في التعليم العالي 2٪.

ويمثل الجدول رقم (1) مقارنة بين الارقام البلدان الصناعية والنامية وامريكا الشمالية والعالم فيما يتعلق باستخدام وسائل الاتصال لكل الف.

جدول رقم (1)

	اجهزة الاستقبال الاذاعي لكل الف نسمة	استقبال التلفزيون لكل الف نسمة	الهاتف	توزيع الصحف	الكتب المنشورة لكل الف نسمة
البلدان الصناعية	1008	493	466	337	49
البلدان النامية	173	51	26	43	
امريكا الشمالية	2016	788	788	256	
افريقيا جنوب الصحراء	143	22	3	13	
العالم	369	153	127	142	

وتتمثل الفجوة الهائلة بين الشمال والجنوب كنسبة مئوية من متوسط الشمال كما يلي:

جدول (2)

	افريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية	الشمال
معدل المقيدين بالتعليم العالي	٪5	٪34	٪100
نسبة العلميين والفنيين	غير معروف	٪17	٪100
اجهزة الاستقبال الاذاعي	٪14	٪ 23	٪100
توزيع الصحف المحلية	٪4	٪12	٪100
أجهزة الهاتف	٪3	٪12	٪100
القراءة والكتابة بين الكبار	٪53	٪59	٪100
المقيدون في المدارس الابتدائية والثانوية	٪47	٪76	٪100
معدل القراءة والكتابة	٪51	٪58	٪100
المقيدون بالمدارس الابتدائية والثانوية	٪46	٪73	٪100

2- حقوق الانسان والشعوب في الاتصال :

لقد كان الاتصال وسيظل هو النشاط الأهم في حياة الانسان، من خلاله يتفاعل مع الآخرين، ويعبر عن أفكاره وحاجاته ومشاعره وأحلامه، وبه يعبر عن شخصيته وثقافته وحريته وفكره، وهو نشاط يمكن أن يتجسد فيه معاني الكرامة الانسانية وقيمها ،ولذا كان هذا النشاط من أكثر الأنشطة خضوعا لمختلف المعايير والضغوط والقوانين التي تشكل في جملتها تساؤلا اساسيا حول : الى أي مدى يتم توفير حقوق الانسان والشعوب في الاتصال وما هي الرؤية المستقبلية لمثل هذه الحقوق ؟

لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة الحقوق التالية :

1- احترام حق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي على أساس الانصاف والعدل وتكامل المصالح .

2- حق كل دولة في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات لحماية سيادتها والدفاع عن قيمها السياسية والاخلاقية والثقافية واطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها.

3- احترام حق الجمهور والمجموعات الاثنية والاجتماعية والافراد في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في عملية الاتصال .

4- الحق في احترام قيم الشعوب وحياة الأفراد الخاصة (المصمودي 1982: 17-19)

ومن خلال هذه الحقوق العامة تتجسد مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الطموحات التي يسعى اليها الانسان لتمثل قاعدة لحقوقه في الاتصال وهذه المبادئ هي:

الحق والصدق : ان حق الانسان في الاستفسار والحق في الحصول على المعلومات والحق في ابلاغ الآخرين جميعها حقوق تستلزم قول الحق وعدم اخفاء الحقيقة .

- مبدأ الحرية : الذي يعني حق الفرد في التعبير والاختيار بدون خوف وبدون ضغوط وحقه في معرفة الحقيقة والاطلاع على وجهات النظر المختلفة . وهذا المبدأ يعني ألا يتم إخفاء الحقيقة عن الجمهور بحيث يصبح اختياره من بدائل متاحة، ومن معلومات صادقة .
- احترام آراء الآخرين : ان حق المناقشة وحق الاختيار يستلزمان احترام الرأي الآخر والالتزام بآداب الحوار .

- احترام خصوصية الأفراد : إن للأفراد الحق في ان تكون لهم حياتهم الخاصة بحيث لا يتم اقتحامها وتجاوزها من قبل الاعلام ومتطفلي وسائل الإعلام ، الذين يحاولون

اصطياد خصوصيات الافراد وكشف اسرارهم مما يؤدي الى تشويه سمعتهم وتجريحهم والاضرار بمصالحهم .

- المساواة : ان من حق الافراد في المجتمع ان يلقوا معاملة تتصف بالمساواة مهما كانت أصولهم وأعراقهم واعمارهم وجنسياتهم وجنسهم .

- الانصاف في تبادل المعلومات : و يشتمل هذا المبدأ الاخلاقي على تدفق حر للمعلومات وتوازن في عرضها وخصوصا التوازن في تدفق المعلومات بين دول الشمال ودول الجنوب.

- تحمل المسئولية الاجتماعية لوسائل الاعلام : وذلك بهدف حماية المجتمع وتعزيز قيمته.

- الخصوصية الثقافية للشعوب : ان كل أمة من أمم العالم لها هويتها الثقافية المتميزة التي يجب أن تصان وتعزز خصوصيتها.

3- وسائل الاعلام والحق في الاتصال :

أكدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال اليونسكو على حق الانسان فيما يلي :

أ- حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات

ب - الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في ابلاغ الاخرين بالمعلومات وما يتصل بذلك من حقوق الاعلام .

ج- الحق في الثقافة أو الحق في الاختيار ، والحق في الحياة الخاصة ، وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الاتصالية المتصلة بذلك . (شون ماكبرايد : 356 - 366)

وهذه الحقوق لا يمكن تحقيقها الا من خلال توافر جملة ظروف ملائمة لإنجازها، مثل توافر المناخ الديمقراطي، وتوفر المواد الضرورية التي تحقق الفرصة لاتصال بشري حر، يتيح المجال للأفراد والمجتمعات الحصول على المعلومات ونشرها، وتتيح لهم كذلك فرص الاختيار .

ومن خلال الحقوق التي أقرها ميثاق الامم المتحدة ووثيقة اليونسكو ومن خلال الوظائف التي حددتها هذه الوثيقة يمكننا أن نتعرف على مجموعة من وظائف الاتصال.

4- وظائف الاتصال :

وتتمثل وظائف الاتصال كما أقرتها وثيقة اليونسكو بما يلي:

1- الاعلام : جمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات والاخبار والبيانات لفهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية.

2- التنشئة الاجتماعية : وهي توفير رصيد مشترك من المعرفة يكفل مشاركة أعضاء المجتمع في الحياة العامة بوعي وتآزر.

3- خلق الدوافع : دعم الأهداف المباشرة والنهائية لكل مجتمع ، وتشجيع الاختيارات الشخصية ودعم أنشطة الافراد والجماعات لتحقيق الاهداف.

4- الحوار والنقاش : بتوفير الحقائق اللازمة حول القضايا العامة وتوفير الأدلة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبية في الأمور المحلية والقومية والدولية.

5- التربية : بنشر المعرفة لتعزيز النمو الثقافي وتكوين شخصية الفرد واكتسابه للمهارات والقدرات اللازمة لمراحل العمر المختلفة .

6- النهوض الثقافي : وذلك بنشر الاعمال الثقافية والفنية للمحافظة على التراث وتوسيع آفاق الفرد واشباع حاجاته الجمالية واطلاق قدراته على الابداع.

7- الترفيه : وذلك من خلال التمثيليات والرقص والفن والادب والموسيقى والمسرح والالعاب بهدف الامتاع والترفيه الشخصي والجمالي.

8- التكامل : بهدف توفير الفرص للأفراد والمجموعات والأمم للوصول الى وسائل متنوعة تحقق حاجتهم في التعارف والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم .

9- اشباع حاجة الجماعات والمجتمعات ككل من المعلومات والبيانات من خلال المعلومات المتنوعة، من معلومات سياسية وأحداث، دولية ومحلية وأحوال جوية ومعلومات سكانية واقتصادية ومالية تستطيع المجتمعات و الحكومات أن تخطط للمستقبل ونتعامل مع غيرها من المجتمعات بناء على هذه المعلومات (شون ماكبرايد 1981: 51-53).

واذا جاز لنا بحث هذه الوظائف بمنظور أخلاقي فإننا سنجد أنها تحمل في طياتها مجموعة من القيم الاخلاقية. أو أن تحقيقها يحتاج إلى قيم أخلاقية ايجابية راسخة كي تعزز وجودها، أو قيم أخلاقية سلبية تقوم بإفساد دورها. فوظائف الاعلام والتربية والتنشئة الاجتماعية والتكامل واشباع

حاجات الجماعات والمجتمعات من المعلومات ، كلها وظائف لا يمكن أن تتم بدون أن يكون الصدق قيمة أساسية في معالجة المعلومات والبيانات والاخبار فهنا يعتبر الالتزام بالحقيقة أمر لازم.

ووظائف التنشئة الاجتماعية وخلق الدوافع والحوار والنقاش والتربية والنهوض الثقافي وظائف تتطلب الحرية كقيمة أساسية .

ووظائف التنشئة الاجتماعية والتربية والنهوض والترفيه تحتاج الى الالتزام بالقيم الاجتماعية السائدة في مجتمع وسائل الاعلام .

اذن لا يمكننا تجاوز الدور الاخلاقي لوسائل الاعلام ولا يمكننا بالتالي أن نتجاوز المسئولية الاخلاقية للإعلاميين أو للسلطات في تعاملها مع وسائل الاعلام.

وإذا كانت هذه الوظائف هي أساسية في تحقيق حقوق الاتصال للأفراد والشعوب إلا أن انجازها يواجه تحديات عديدة.

5- تحديات تواجه الإعلام :

وتحقيق هذه الوظائف ليس أمرا ميسورا، ذلك أن الاعلام نشاط يرتبط بمجموعة من العوامل الشخصية والمجتمعية والدولية، فإن ثقافة الأفراد وتكويناتهم النفسية المختلفة، ومصالحهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لتشكل جزءا من التحديات التي تواجه الإعلامي في توجيه رسالته للأفراد.

وكذلك فإن العوامل المجتمعية، السياسية والاقتصادية والثقافية و الأيدلوجية لها تأثير بيّن على الاعلامي من جهة، وعلى المؤسسة الإعلامية من جهة أخرى، وعلى الرسالة الاعلامية من جهة ثالثة .

ولهذا ونحن نتحدث عن الاتصال في أفريقيا وما يواجهه من تحديات فإننا سنجد أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الاعلام الافريقي ما يجعلها تثبط العزم في تأدية رسالته على أكمل وجه وتحول دون انجاز حقوق الأفراد والشعوب في الاتصال.

ويمكننا تقسيم هذه التحديات إلى عدة مجموعات :

5-1- تحديات سياسية : وهي تتمثل في جملة من التحديات يأتي على رأسها الصراعات القبلية والتجزئة ، وما ينتج عنها من نزاعات افريقية وقضية الديموقراطية والفقر ، والهيمنة الغربية.

5-2- تحديات قانونية وتنظيمية: وتتمثل بالقوانين والتشريعات الحكومية والنقابية المنظمة للإعلام ، والقوانين الأساسية واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية. والتنظيمات والأنظمة والقوانين الدولية التي تحكم الاتصال الدولي.

5-3- تحديات من خلال السيطرة الحكومية : وهي تتمثل بالدستور وبالقوانين الاعلامية والقوانين التي تكفل الحريات والتراخيص وأشكال الرقابة السابقة أو اللاحقة التي تفرض على وسائل الاعلام .

5-4- تحديات ايدلوجية : وهي تواجه الاعلامي .. حينما تكون هناك أيدلوجية للسلطة، وأيدلوجية للكاتب .. وأيدلوجية المتلقين وهذه تشكل تحديا أساسيا لا يمكن حل معضلته الا من خلال الديمقراطية التي تتيح للآراء فرصة البزوغ.

5-5- تحديات تمويلية واقتصادية : وهي تتمثل بما يواجه الاعلام والمؤسسة الاعلامية من ضغوط وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة تتمثل بما يلي:

أ- تأثير الممول على المتصل وعلى الرسالة الاعلامية

ب- المعلن

ج- المستهلك

د- المشترك :أفرادا ومؤسسات وحكومة .

هـ- التوزيع.

و- الحالة الاقتصادية / انتعاشا وركودا.

ز- المنافسة الاعلامية.

5-6 - عوامل مجتمعية : وهي ذات أشكال متعددة فبعضها يتمثل في المستوى التعليمي للمجتمع وثقافتهم، وما يمكن أن نسمّيه بالأمية التعليمية والأمية الثقافية، وبعضها يتمثل بالمستوى الاقتصادي للافراد المجتمع والبعض يتمثل بحجم الجمهور، والبعض الآخر يتمثل بطبيعة القيم الاجتماعية والذوق الجماعي، ونوع يرتبط بالضغوط التي تمارس من التنظيمات الفكرية والسياسية والثقافية ، ومن الجماعات الطائفية.

5-7- التحديات الخارجية والدولية : وهي تتمثل بأشكال متعددة من الضغوط وبعضها يتمثل بالهيمنة الاتصالية والثقافية والاعلامية الدولية وبعضها يعتبر تدخلاً مباشرا مثل اتصالات السفارات الاجنبية بالمحين او أرسال الرسائل إلى رؤساء التحرير السفارات، بالإضافة الى الضغوط الاقتصادية عبر الاشتراكات او الاعلانات او الاعانات. وكذلك تشكل المنافسة الاعلامية الخارجية والتكنولوجيا الاعلامية وما رافقها من تدفق للمعلومات شكلا من أشكال التحديات الدائمة للإعلام وكذلك السيطرة على صناعة الاعلام ووسائله تمثل تحديات مستمرة للاتصال وخصوصاً في افريقيا.

5-8- عوامل مهنية : وهي مجموعة من التحديات التي ترتبط بنوعين من المؤثرات :

أ- عوامل مرتبطة بإدارة المؤسسة الإعلامية وتنظيمها وذلك من خلال أسلوب الادارة، وأسلوب التنظيم، وكفاءة الكادر وتجانسه، وأهداف المؤسسة الاعلامية .

ب- عوامل مرتبطة بطبيعة العمل الاعلامي وهذه ترتبط بالمغربل (حارس البوابة)، واعتبارات مهنية تتمثل بالمساحة والوقت وخدمات وكالات الأنباء.

ان هذه العوامل لا يمكن فصلها بعضها عن البعض الآخر فهي عوامل ديناميكية متفاعلة لأنها ترتبط بعملية الاتصال وتشكيلها.

ليست هناك رسالة اعلامية كاملة وناجحة مئة بالمئة ، فالكمال في الجهد الانساني غير موجود، وخاصة اذا كان يتعامل مع عملية الاتصال بتعقيداتها وديناميكيتها، ولذا فإن طموح أي إعلامي يتمثل في تحقيق بعض النجاح لرسالته الاعلامية، وان محاولة اجتياز التحديات أو على الأقل والتعامل معها، بمنطق يستطيع أن يروضها - يستدعي منا التعامل مع عناصر عملية الاتصال بوعي وعلمية، بحيث تصبح أكثر قدرة على الإسهام في عملية اتصال ناجحة.

ولأن التحديات التي تواجه الاعلام ليست تحديات في مقدرة فرد واحد مواجهتها فإنها تحديات أقل ما يمكن أن نصفها به بأنها تحديات بيئية ومؤسساتية ومجتمعية ولكي يتم تجاوزها فإننا ننتظر من أكثر من جهة أن تسهم في مجابهتها.

فإننا لا نتوقع أن تحل مشكلة الديمقراطية في أفريقيا في يوم وليلة حتى ولو سنت القوانين التي تمنح الافراد حرياتهم السياسية والفكرية . ذلك أن الحرية الفردية وان كانت مقياسا لتقدم المجتمعات الا أنها كذلك تستلزم تقبل الأفراد لتحمل المسؤولية . وبعض التحديات التي تواجه المؤسسات الاعلامية الافريقية يمكن حلها، والبعض الآخر من الصعب حله، فخلق المناخ الملائم لتأمين حق الانسان في الاتصال ليس كافيا لتحقيق حق الشعوب في الاتصال، حينما تعاني دولة ما من نقص في الموارد ونقص فاضح في المستوى الثقافي والتعليمي، وعجز في الميزانية ، وعدم قدرة على امتلاك تكنولوجيا الاتصال واستخدامها.

ان تجاوز أزمة الاعلام ،عملية معقدة لحكومات والمؤسسات الاعلامية التعليمية والافراد لان الاعلام هو نتاج هذه البيئة.

6- الهيمنة الغربية على الاتصال الدولي:

أشرنا الى أن دول العالم تختلف من حيث الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية ودرجة التطور ، وهذا يتجسد في صورة حجم التدفق في المعلومات والاتصال، وفي درجة استخدام تكنولوجيا الاتصال.

وخلال القرن الحالي تجسد احتكار الغرب لتصنيع معدات وأجهزة الاتصالات (Hard ware) وكذلك سيطرته على المعلومات (Soft ware)للمعلومات وسيطرته عليه عالميا. وكانت وكالات الأنباء الخمس المعروفة تحتكر وتسيطر على نقل وتوزيع الأخبار في العالم، ومن خلال رؤى هذه الوكالات كان يتم تشكيل رؤى الناس وتفكيرهم في أفريقيا وفي دول العالم الثالث. واستطاعت هذه الوسائل أن تجعل تدفق الاتصال باتجاه واحد، وكانت تركز على القيم الاخبارية السلبية وخصوصا تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث .
ويلخص ستيفنسون وشو الاتهامات الموجهة لهيمنة دول الشمال على الاتصال العالمي من خلال النقاط التالية:

1- يقوم الغرب بتحديد أخبار العالم وتحريفها واستبعاد قيم العالم الثالث غير الغربية منها، وهذا يعني بأنه يتم فرض قيم الغرب ويتم عرض صور التطور الثقافي لدول العالم الثالث من خلال عيون الغرب واختياراتهم (وغربلتهم للأخبار).
2- وهذه الغربلة الثقافية تستبعد كثيرا من دول العالم التي ليس للغرب مصالح آنية فيها.
3- إن القليل من المعلومات التي تنفذ من العالم الثالث الى نظام الاخبار العالمي هي أخبار تؤكد على أوجه التمزق في العالم الثالث.
4- تقوم وسائل الاعلام الغربية بنقل معالجة محرفة وسلبية للعالم الثالث والتي تنتقل الى دول العالم الثالث نفسها نظرا لاعتمادها بشكل رئيسي على وكالات الأنباء الغربية.
5- هناك نقص واضح في أخبار التنمية حول دول العالم الثالث . وهذه الاتهامات الموجهة الى سيطرة الغرب على تدفق الاتصال باتجاه واحد من الشمال الى الجنوب تقود عمليا الى الهيمنة الثقافية الغربية . (Stevenson & Shaw 1984 : 8 -9)

وفي السبعينات من هذا القرن برز حلم كبير عند شعوب العالم الثالث، وكانت مظاهره تتمثل في بعدين رئيسين:

نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام اعلامي دولي جديد:

وقد حمل هذان البعدان معهما أملا في تحقيق العدل والانصاف والتوازن، ولم يخطر في بال أولئك الاقتصاديين والسياسيين والاعلاميين صورة لمستقبل العالم في تسعينات هذا القرن ، ولا

كان في بالهم ولا في بال أي متنبئ أن يخمن ما هي صورة النظام السياسي العالمي الجديد التي يمكن أن تكون.

ما طالبت به أغلبية شعوب العالم في السبعينات وفي الثمانينيات من ضرورة إيجاد نظام عالمي جديد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاعلامية، وجد آنذاك استجابات قوية في المحافل الدولية .. وعلى الخصوص في اليونسكو وكان يرأس اليونسكو آنذاك مختار امبو (الافريقي) والذي كان من المتحمسين لنظام اعلامي عالمي جديد يسهم في اقرار حقوق الانسان والشعوب في الاتصال.

وكان اعلان اليونسكو لعام 1977 طالب بتأسيس توازن جديد وتبادل أعظم باتجاهين في تدفق المعلومات، ورأى هذا الاعلان أنه من الضروري تصحيح تدفق المعلومات كميا ونوعيا من والى الدول النامية. وصدرت بعد ذلك في الثمانينيات الدراسة المعروفة التي أعدها فريق من اليونسكو على رأسهم ماكبرايد وكان عنوانها "أصوات متعددة وعالم واحد".

وجسدت هذه الدراسة حلم وأمل الانسانية في إعلام حر ومتوازن، وكانت كل تلك الطموحات مشروعة في ظل نظام قائم على توازن القوى الدولية، وحالما سقط الاتحاد السوفييتي، واستفردت أمريكا بقيادة العالم كله، تغيرت معه صورة الاولويات والطموحات التي كانت شعوب العالم تطالب بها.

وقد أوضحت وثيقة اليونسكو مجالات الاختلال بقولها:

" ان الاختلال في توزيع الاخبار ظاهرة معقدة ومتشعبة، فقد يكون الاختلال في الكم، وقد يكون في الكيف، وقد يحدث على مستويات مختلفة ويتخذ أشكالا مختلفة : (أ) بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية بقدر ما يتحدد التدفق الاعلامي بوجود البنى الاساسية الملائمة أو عدم وجودها معا، (ب) بين البلاد ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، (ج) بين الدول المتقدمة المنتمية الى نفس النظام السياسي، وبخاصة بين الصغرى والكبرى منها، (د) بين بلدان العالم الثالث ذاتها، (هـ) بين الاخبار السياسية والاخبار المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد التي تناضل ضد مساوئ التخلف، (و) بين ما جرى العرف على تسميته بالخبر " السار" والخبر "السيء"، مثال ذلك أخبار الكوارث وحالات الاخفاق والصراع والانتكاس والحماقات والتصرفات المتطرفة، وأخيرا (ز) بين الاخبار المتعلقة بالأحداث الجارية والمعلومات التي تتناول بمزيد من العمق موضوعات لها أهميتها في الحياة اليومية للشعوب والأمم. ولاشك أن ليس ثمة معيار عالمي واحد يمكن بمقتضاه قياس هذه الاختلالات وضروب التفاوت، اذ تختلف قيمة الخبر من بلد الى بلد ومن ثقافة لأخرى ، بل وأحيانا داخل البدل الواحد وعلى ذلك فمن المحتم أن يظل أي تعميم حول

القيمة الخبرية شيئا غير محدد المعالم، على الرغم من أن مهنيي الاعلام والاتصال كثيرا ما يتفقون على عدد من العوامل التي تساهم في صناعة الخبر" (ماكبر ايد نفسه: 95)

ان هذه الصورة القاتمة الآن لأشكال عدم التوازن في تدفق المعلومات، وعدم الانصاف في تناول دول العالم الثالث، أدت و لا زالت تؤدي الى خلق صور مشوهة عن شعوب العالم الثالث وتقود الى أشكال من عدم الثقة في النفس وتؤدي دوليا الى خلق مناخات غير ملائمة في مجالات التفاهم الدولي، وتقود بكل تأكيد الى نوع من الهيمنة الثقافية للدول الغربية على ثقافات الدول الافريقية ودول العالم الثالث ومما يعرض ثقافاتها الوطنية للخطر.

ان أشكال التدفق الاعلامي الحر وباتجاه واحد تقود في الغالب الى الاحساس بالغبن وعدم الانصاف ولان الالة الاعلامية الغربية تقوم بتسويق ثقافاتها وقيمها الاستهلاكية التي تؤثر تأثيرا كبيرا على مشاريع التنمية في افريقيا وفي دول العالم الثالث.

7- رؤية لأولويات حقوق الاتصال الأساسية في أفريقيا :

من خلال الصفحات السابقة قمنا باستعراض قضايا أساسية تتمثل فيما يلي :

أولا : تقر المواثيق الدولية حقوق الأفراد والشعوب في الاتصال وتقرها كذلك دساتير الدول وقوانينها ولكن واقع تنفيذها يبقى أمرا مرتبطا بمجموعة من العوامل والتحديات المحلية والاقليمية والدولية .

ثانيا : الواقع الثقافي والتعليمي والاتصالي في أفريقيا والذي يبرز الفجوة الهائلة بين الدول الأفريقية وبين دول الشمال والتي تعكس عمليا واقعا ماديا متخلفا ، لا يتيح اتصالا فعالا في أفريقيا ، ولا يفسح المجال أمام توفير ظروف ملائمة تصنع وتهيء لإقرار وتنفيذ الحقوق الاتصالية للإنسان والشعوب في أفريقيا .

ثالثا : أن تكنولوجيا الاتصال تنمو سريعا وبشكل مذهل وهذه التكنولوجيا تمتلكها دول الشمال وتعاني أفريقيا من حرمان حقيقي منها . ومقدرة دول الشمال على التحكم في الاتصال الدولي يؤدي الى هيمنة غربية على الاتصال وعلى حجم تدفق المعلومات من الشمال الى الجنوب ونتيجة ذلك تبعية أفريقية للغرب .وتصبح المظاهر التبعية الأفريقية أكثر بروزا حينما تتوارى اللغات الافريقية بعيدا عن مجال الاستخدام ولتسيطر محلها لغات المستعمرين وخصوصا اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية .ونظرا للتطور الهائل في وسائل الاتصال الالكترونية والتي جعلت الاذاعات المرئية عبر القنوات الفضائية متاحة أمام شعوب العالم فإن تهديدها للثقافات المحلية الافريقية بات قويا .وحتى لو امتلكت الدو ل الافريقية قنواتها الفضائية فان امكانية المنافسة مع المحطات الفضائية الاجنبية ستكون متكافئة . فالعالم

الغربي يسيطر على المعلومات سيطرة تكاد تكون شاملة واذا اخذنا في الاعتبار الآن توفير امكانية الاتصال عبر شبكات المعلومات الدولية مثل الانترنت وما شابهها . فإننا سنجد أن دور الشعوب الافريقية سيظل محدودا جدا لأسباب عديدة بعضها اقتصادي وبعضها فني وتكنولوجي والبعض الآخر ثقافي وهكذا ستبقى أفريقيا محرومة على مستوى الانسان والشعوب من الامكانيات الهائلة التي تقدمها شبكات الاتصال الحاسوبي .

رابعا: إن الواقع الافريقي الذي يقسم القارة الى اكثر من خمسين دولة ، تتعدد فيها أشكال المشكلات التي تواجهها من مشكلات اقتصادية وسياسية وتعبر عن نفسها بأشكال من الصراعات الافريقية والصراعات في داخل الدولة ذاتها ، بالإضافة الى أشكال تبعية مطلقة للدول المستعمرة ، يجعل هذا كله مسألة حقوق الاتصال وتأمين للأفراد والشعوب ليس أمرا سهلا ويتمخض عن هذا جانبين :

1- عدم احترام حقوق الافراد في الاتصال .

2- توفير ظروف التبعية الثقافية في المجتمعات الافريقية .

ومن خلال هذا بات من الضروري ان يتم التركيز على مجموعة حقوق اساسية في الاتصال والتي يجب ان تكتسب اولوياتها والعالم يخطو الخطوات الأخيرة نحو القرن الحادي والعشرين في الوقت الذي فيه تتطور أشكال الاتصال الإلكتروني بأسلوب لا نظير له.

أشرنا الى مجموعة حقوق الانسان والشعوب في الاتصال الاساسية وسوف نقوم باستعراض تفصيلي لبعضها للتعرف على امكانيات تحقيقها في ظل ظروف الهيمنة الغربية والتقدم التكنولوجي في مجالات الاتصال والاعلام وهذه الحقوق الأساسية تتمثل فيما يلي :

7- 1 المساواة حق من حقوق الفرد والمجتمع :

تتعرض وسائل الاعلام للإنسان الذي يعيش حياته في ظروف تجعله يختلف عن الآخرين في المجتمع الواحد . فأفراد المجتمع يختلفون من حيث الاعمار ويختلفون من حيث الثقافة ويختلفون من حيث الدين ويختلفون من حيث العرق ويختلفون من حيث اللغة . إن الكثير من المجتمعات البشرية - وخاصة في افريقيا - تتكون من فسيفساء ثقافية وعرقية ، وأي ثقافة تحترم نفسها وتحترم قيم الديمقراطية والعدالة فإنها سوف تتيح فرص المساواة في مجتمعها بدون تمييز ولا يمكن أن يكون العرق أو القبلية او الطائفية حائلا دون حرية الاتصال أو تكون عقبة تحول دون وصول الافراد الى المعلومات وفي الاتصال بعناصر ثقافتهم وجذورها . ولا يمكن لثقافة ديمقراطية أت تحظر الاتصال نتيجة للأصول العرقية أو القبلية أو الطائفية مهما كان سبب الادعاء كما فعل رئيس بلدية كوركورن من ضواحي باريس في فرنسا . فقد نقلت وكالة الانباء الفرنسية أنه حظر

الاطباق التي يلتقطها بث التلفزيونات العربية بينما تلتقط الاطباق في أفريقيا و الوطن العربي شبكات التلفزة الفرنسية، وقد جاء في هذا الخبر الذي نقلته وكالة الانباء الفرنسية :

" فجر رئيس بلدية كوركورون في ضواحي باريس مجددا الجدال المتعلق باستقبال شبكات التلفزة العربية في فرنسا عندما الغي في مدينته الاطباق التي تتيح التقاط هذه الشبكات عبر القمر الصناعي. وقد برر رئيس البلدية الاشتراكي قراره رسميا بأسباب أمنية وجمالية . ولكنه لم يخف أن قراره سيمنع المشاهدين في مدينته التي يقطنها نسبة كبيرة من المغاربة والأتراك من التقاط شبكات التلفزة في بلدانهم لئلا يبقوا متجذرين في ثقافاتهم الاصلية بدلا من الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة التي اختاروها ..... واخيرا سمح لشبكة عربية واحدة بالبث هي القناة القضائية المصرية لكنها لم تبث ابدا فيما يتمكن المشاهدون في الدول العربية من التقاط الكثير من شبكات التلفزة الفرنسية " (جريدة الرأي 1995/8/11).

وفي المقابل يصل بث شبكات التلفزة الفرنسية عبر الاقمار الصناعية الى الدول الأفريقية والعربية ويستقبلها المشاهدون الأفارقة والعرب ، ولم يعترض أي مسئول أفريقي أو عربي على ذلك . ولا يمكن أن يتم دمج أفراد المجتمع بدون احترام أصولهم الثقافية ، والتعامل بمساواة بين فئات المجتمع كما تعامل فئات المجتمع الاخرى . وقد أكدت وثيقة اليونسكو هذا المبدأ إذ جاء فيها :

" أن المبدأ الذي يجب أن يحترم فيما يتعلق بالاختلافات العرقية والثقافية والدينية ، هو أن كل فرد -سواء أكان سنهاليا أم من التاميل ، من اليوروبا أم الايبو، هندوسيا أم مسلما ، بروتستانتيا أم كاثوليكيا- هو كائن بشري في المقام الاول له نفس احتياجات وتطلعات الكائنات البشرية الاخرى ، وأنه في المقام الثاني مواطن له الحق في المعاملة المتساوية طبقا للقانون والحق في التعبير عن آرائه السياسية. وفضلا عن ذلك فإن أعضاء الأقليات لهم أيضا حق يتمثل في عدم دفعهم الى التماثل او الالتزام بالعادات الاجتماعية أو اللغة او العقيدة الخاصة بالأغلبية في الدولة . ويجب على كل دولة أو امة أن تفهم أنا تحقق مكاسب في ثروتها الثقافية بقبولها هذا النوع " (ماكبرايد 1981: 392)

7 -2 احترام الخصوصية للأفراد حق من حقوق الانسان :

من حق الافراد في أي مجتمع ان يعيشوا حياتهم الخاصة بدون أن يتم تعريض خصوصياتهم للانكشاف ، فالفرد له الحق في أن يعيش حياته بطريقته الخاصة وله الحق في ان يحتفظ بأسراره ما دام ذلك لا يخالف القانون ، ولا يسيئ الى الآخرين ولا يتعرض للقيم العامة ولا يسيء الى آداب المجتمع ، وعلى سبيل المثال فللفرد الحق في ان يظل ملفه الطبي سريا خاصا به ، وان يظل ملفه المالي وحساباته خاصة به . ولعله مع ازدياد تقنيات وسائل الاعلام ومع تعدد هذه

الوسائل من اذاعة مسموعة ومرئية وصحف وقنوات فضائية وتلفزيون خطي Cable Televion تبحث عن الاثارة فان التوجه نحو غزو الخصوصية سيزداد عما هي عليه الآن . وعلى الرغم من ان القوانين الاعلامية ومواثيق الشرف الاعلامية ومواثيق المهن الاعلامية تركز على حق الافراد في الخصوصية الا أن هذا الحق لا يزال احترامه بعيد المنال .

7- 3 احترام الذات القومية حق من حقوق الانسان والمجتمع :

كما أن للأفراد خصوصيتهم فان كل شعب من شعوب العالم له ذاته القومية خصوصيتها، ومن حق شعوب هذه الارض أن يتم التعبير عن هوياتها الثقافية وتعزيزها . وباتت ثورة الاتصال تهدد الهوية الثقافية في كثير من المجتمعات . فالدول الاكثر قدرة على امتلاك وسائل الاتصال والاكثر قدرة على التحكم في تدفق المعلومات وتوزيعها وبيعها هي الدول الاكثر هيمنة ثقافية ، وهي بالتالي تقوم بتصدير ثقافاتها وتعمل على فرضها بطرق واضحة أو خفية . وقد أصبح هذا الموضوع من الأمور الاكثر أهمية، وبدأ الاهتمام بدراسته تحت عناوين مختلفة مثل الغزو الثقافي ، والاستعمار الالكتروني، والغزو الاعلامي وغيرها من العناوين .

أن أي شعب من الشعوب له تراثه الخاص وله ثقافته ويجب السعي من اجل المحافظة عليهما ونشرهما والعمل على تطويرهما بدون فقدان الهوية القومية . ولا يمكن أن يتم ذلك دون احترام الثقافة القومية وتعزيزها ودون احترام الثقافات الاخرى وتقديرها. وقد كتب د. مصطفى المصمودي في كتابه النظام الاعلامي الجديد دعوة صريحة الى بناء نظام اعلامي جديد :

" ..... فهذا النظام الجديد يهدف الى الاسهام بقدر واخر في تفتح الانسان والرفع من مستواه الذهني بتشجيع الخلق والابداع الثقافي وتمكين الثقافات الوطنية من التكافل ومن احياء ذاتياتها بالاحتكاك بغيرها والمشاركة في اثراء التراث الثقافي على الصعيد العالمي ، كما يهدف هذا النظام الجديد الى تمكين كل امة من تعريف الراي العام العالمي بقيمها الاجتماعية والثقافية وجلب الاحترام والتقدير لاختيار اتها في اوسع مفهوم " (المصمودي 1985 : 206-207)

وهو ينادي في الوقت نفسه بالحفاظ على الحياة الثقافية من اجل تلافي صهر عقلية المواطن في نمط واحد تحت تأثير الصناعات الثقافية وصرف الذاتية الثقافية والتراث التقليدي الوطني ضد مختلف اشكال الغزو الفكري الاجنبي .

والمقصود اخيرا من هذا النظام هو مواجهة المواقف السلبية الناتجة عن اساليب الترويج والاعلانات التجارية وتلافي العواقب الناجمة عن بعض جوانب هذا النوع من الاعلام التي تنال من القيم الاخلاقية والثقافية في مختلف المجتمعات . (المصمودي : نفسه).

7- 4 المسئولية الاجتماعية نحو حقوق الفرد والمجتمع:

ان الاهمية التي تمثلها وسائل الاعلام تتمثل في جانب منها بحجم القوانين التي وضعت لتنظيم انشطتها ، وخلال ثلاثة قرون من عمر الاتصال الجماهيري ، مرت وسائل الاتصال في مراحل عديدة من التطور ومن اساليب للسيطرة عليها ومن فلسفات ورؤى مختلفة توجهها. وهكذا نجد ان سيبرت ورفاقه Siebert et.al يرون بان نظريات عديدة سادت منذ القرن السادس عشر حتى اليوم ، وهي تتمثل بالنظرية السلطوية التي سادت في بريطانيا بين القرنيين السادس عشر والثامن عشر ، واستمدت فلسفتها من فلسفة السلطة المطلقة للملك أو حكومته ثم النظرية السوفيتية الشمولية التي استمدت فلسفتها من الفكر الماركسي اللينيني، ثم النظرية الليبرالية التي انتشرت في القرن الثامن عشر في بريطانيا والولايات المتحدة واستمدت فلسفتها من كتابات ملتون وجون لوك وجون سنيورات مل ، ثم سادت في مطلع القرن العشرين نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة واستندت في فلسفتها الى كتابات هوكنج ولجنة حرية الصحافة (Siebert et. al: 1963) وكانت هذه النظريات الاربع تحمل في طياتها مفاهيم مختلفة للمسؤولية الاجتماعية .

وقد قدمت نظرية المسؤولية الاجتماعية بديلا للنظرية الليبرالية حرصا على أداء أفضل لوسائل الاعلام تجاه المجتمع وتقوم المسئولية الاجتماعية على مسلمات اساسية : (Siebert et. al (92-79 إذ بتاء عليه يجب :

اولا : أن تقوم وسائل الاعلام بتزويد المجتمع المعاصر بالأحداث الصادقة والشاملة والذكية في سياق يجعل لها معنى . وهذا يعني أن تكون وسائل الاعلام دقيقة ولا تكذب ، وأن تفرق بين الحقيقة والرأي .

ثانيا : أن تقوم وسائل الإعلام بالعمل كمنبر لتبادل الملاحظات والنقد ، وهذا يعني بأنها يجب أن تسمح بالتعبير عن وجهات النظر المتعارضة مع رأيها . وعليها أن تحاول عرض جميع وجهات النظر المهمة سواء التي تتفق مع الناشر أو تخالفه .

ثالثا : على وسائل الاعلام أن تبرز صورة ممثلة للعناصر المكونة للمجتمع بحيث تصور الجماعات المختلفة في المجتمع بموضوعية .

رابعا : أن تكون مسئولة عن تقديم وتوضيح أهداف وقيم المجتمع ، وعليها قبول قيم المجتمع واحترامها الخصال التقليدية للمجتمع .

خامسا : وهي المسئولة عن تزويد الجمهور بالمعلومات اليومية ، ولذا فإن للجمهور الحق بالوصول الى المعلومات وله الحق بأن يعلم وأن وسائل الاعلام التي تقوم بتنظيم الحواجز لتدفق الاخبار والمعلومات الى الجمهور . (ابو اصبع 257- 258).

ولا تطرح نظرية المسئولية الاجتماعية موضوعة الحرية على اعتبار أنها قيمة مطلقة، بل ان الحرية نسبية ومقيدة وكما يرى ريفرز ورفاقه :

" تقريبا فان أي نظام اعلامي خاضع الى سيطرة تشريعية اساسية ومن بينها قانون مصمم لحماية الافراد او الجماعات في مواجهة القذف، وقانون حماية حقوق المؤلف لحماية المؤلفين والناشرين وتشريع أساسي مصمم لحماية المعيار العام للاحتشام والادب وقانون آخر لحماية الدولة ضد الخيانة والعبارات التحريضية. وتقريبا فان كل شخص (بمن فيهم الصحفيين) يتفقون على هذه القيود، مؤمنين بأنه حتى النظام الحر يجب ألا يسمح لوسائل الاتصال الجماهيري التشهير بالبريء أو سرقة الملكية الأدبية، أو اثارة المعنويات العامة او تبرير الخيانة" (Revers et. al 1980: 53-54) ان الحاجة ماسة الى ضوابط تنظيم عملية الاتصال لتلتزم بالقيم الاجتماعية والقيم الخلقية في المجتمع والحيلولة دون انتهاك الحرمة أو الخصوصية للأفراد .

ان احدى السمات الهامة للصحافة والتلفزيون والاذاعة بانها لا تخاطب فردا وانما تخاطب المجتمع بكامله. وهذا يستدعي أن تخطط المؤسسات سياساتها بناء على هذا الاساس. ولهذا فان من أهم مسئوليات وسائل الاعلام هي الحفاظ على المجتمع وتماسكه والعمل على اندماج افراده وجماعاته .

ويتحدث انتوني سميث عن دور الإعلاميين بقوله : " ويزودونا بالرموز السياسية والخيال وتؤدي بذلك وظيفة اضفاء الشرعية والتسجيل . واما رموز الجماعات المتجاهلة (في المجتمع) او الطبقات المقموعة في داخله فيتم تجاهلها ومن ثم قمعها . والسياسة والصحافة سلطتان لا يمكن فصلهما وهما ساحات معارك متداخلة . وفي الواقع فإن اخبار وسائل الاعلام يمكنها ان تنتزع مجموعة من موقعها من خلال حلبة التفاعل وذلك عن طريق الكتابة عنها إما بتحريفها أو التقليل من شأنها " Smith 1978:134.

ولعل الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تجاه المجتمع تستلزم حماية المجتمع، وترسيخ قيمه الايجابية ، واتاحة الفرصة لكل الجماعات والطبقات في المجتمع للتعبير عن أنفسها بدون محاولات لتجاهلها أو قمعها أو تقديم صور مشوهة عنها .

8- الخاتمة :

ها نحن نقترب الآن من القرن الحادي والعشرين الذي تتشكل فيه بوادر عالم جديد ، فيه تقترب المسافات أكثر وتزداد هيمنة الاتصال وقدراته اكثر فأكثر ، وتزداد فيه الهوة بين الشعوب في مجالات التكنولوجيا والرفاه والديمقراطية ، وتوفير متطلبات الانسان في المعرفة والعلوم

والتعامل مع البيئة . وهذه تحديات تزداد يوما اثر يوم ومعها تزداد مسئوليات المثقف العربي نحو مجتمعه ، وتصبح مسئولياته اعظم في التعامل مع مسائل الاعلام .

وعلى الرغم من ان هذه العناصر فيها شيء من التداخل إلا ان التركيز عليها اعتبارها قيما اساسية وثابتة تجعل دور وسائل الاتصال الجماهيري اكثر انسانية . واذ كان القرن الحادي والعشرين بات يقرع الابواب فان صورة العالم باتت تختفي فيه الحدود تحت موجات الاتصال الدولي . ان التشكيلات الحديثة لخارطة العالم السياسية لن تكون واضحة المعالم مع بداية القرن القادم ، ولكن - بكل تأكيد - فان صورة الاتصال الدولي وانفتاح الابواب هي اكثر المعالم وضوحا في القرن القادم .

اضحى الانسان قادرا من خلال شبكات الاقمار الصناعية أن يستقبل عشرات المحطات التلفزيونية ، واستطاعت تكنولوجيا الكمبيوتر ومن خلال الموديم ان تمكن المرء في عمان او طرابلس او دبي ان يتصل من بيته بشبكة معلومات في باريس او نيويورك او لندن... فأي حدود ستبقى بعد ذلك ؟

إن هذا التساؤل جوهري ...!! لأنه يعني حدودا تتجاور خطوط السياسة ، لتخترق آفاق الثقافة، وسيصبح التساؤل حول امكانية احترام الذاتية القومية وصيانة الثقافة القومية والثقافات الشعبية تساؤلا جوهريا .

ان المستقبل لا يبشر بعالم تتساوى الشعوب فيه بإمكانياتها الاقتصادية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، وستظل الفجوة قائمة بين شعوب العالم في الامكانيات السالفة، مما سيبقى قضية التوازن والانصاف في تبادل المعلومات من أولويات القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من التوجه العالمي نحو الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الانسان - وهما كانت النوايا من وراء هذه التوجهات والمصالح التي تدفع اليها- فانه ليس من المتوقع ان تصبح قضية الديمقراطية والعدل وحقوق الانسان قيما ثابتة لدي الانظمة المختلفة التي تسود العالم وخصوصا انظمة الحكم في أفريقيا ودو ل العالم الثالث بشكل عام.

وعدم ثبات هذه القيم لدى تلك الأنظمة سوف تبقى مبدأ حرية الصحافة وحرية القول والتعبير محكومة بمصالح الأنظمة وارادتها ، وسيظل مبدأ المصداقية وقو ل الحق مرهون بإرادة الانظمة وسيطرتها ، وسيظل مجال غزو خصوصية الافراد متاحا ما دامت حقوق الانسان غير مصانة في ظل الانظمة القمعية.

أن أزمة وسائل الاتصال وحقوق الانسان هي أزمة تاريخية متصلة فمن يملك القوة والنفوذ ومن يملك وسائل الاتصال ، ومن يملك الحق في التوصيل ، ومن يملك الحق في حجب الاتصال

وتحديد نوعيته وكميته ، وسوف يظل المهيمن على منح حق الاتصال ومنعه وسيظل مهيمنا على القيم الاخلاقية والاعلام وحراستها أو تشويهها.

إن القضية الأساسية في الاعلام والاخلاق ، تتمثل باحترام انسانية الانسان بما تعنيه من احترام لحريته ، وحقه في المساواة والعدل والصدق فيما يقال له وما يقوله ، وإن الأمل في مستقبل أفضل للإنسان ولوسائل إعلامه سيظل حلما ، وسيكبر هذا الحلم ونحن نشرف على عالم القرن الحادي والعشرين.

المراجـــــع

1- ابو اصبع ، صالح: الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة (عمان: دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع: 1995).

2- برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 1992 (نيويورك؛ اكسفور: مطبعة جامعة اكسفورد : 1992).

3- جريدة الرأي الاردنية 1995/8/11.

4- ماكبرايد ، شون ورفاقه: أصوات متعددة وعالم واحد (الجزائر: اليونسكو والشركة الوطنية للتوزيع والنشر : 1981).

5- المصمودي، مصطفى: النظام الاعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والاداب : 1985).

6- Rivers, William L. Wilbur Schramm & Clifforld Christians: Responsibility in Mass Communication (New York: Harper & Row: 1980).

7- Siebert, Fred S., Theodor Peterson & Wilbur Shramm: Four Theorics of The Press (Urbana: University of Illionis Press: 1963).

8- Smith, Anthony, The Politics of Information (London, The Macmilian Press: 1987).

9- Stevenson, Robet L & Donald L. Shaw, (eds). Foreign News & the New World Information Order (Ames: the Iowa State University Press: 1984).